ملخصات
الرسائل الجامعية

جائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية في الوطن العربي

جائـزة الشارقـة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية والمالية في الوطن العربي لعام 2017

قام صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، رئيس جامعة الشارقة، بتكريم الفائزين بجائزة الشارقة لأطروحات الدكتوراه في العلوم الإدارية والمالية، في دورتها السادسة عشر لعام 2017.

تلقت الجائزة في دورتها الحالية 101 أطروحة دكتوراه، أنجزها باحثون وخبراء عرب من 11 دولة عربية منها: 9 أطروحات من الأردن، و20 أطروحة من الجزائر، و12 أطروحة من السعودية، و3 أطروحات من السودان، و8 أطروحات من العراق، و3 أطروحات من اليمن، وأطروحة من سلطنة عمان، وأطروحة من الإمارات، و5 أطروحات من فلسطين، وأطروحتان من لبنان، و37 أطروحة من مصر، ليصل بذلك عدد أبحاث الدكتوراه التي ترشحت للجائزة منذ تأسيسها حتى الآن إلى 773 أطروحة. وقد اعتمدت لجنة التحكيم الأطروحات الفائزة على النحو التالي:

فئة العلوم الإدارية:

- المركز الأول: **د. عاطف جمال الدين محمد إبراهيم مناع** (مصر)، عن أطروحته «**تأثير إدارة المواهب على إدارة المعرفة بهدف تحسين الأداء في المنظمات**».
- المركز الثاني: **د. عبد الناصر عبد الرحمن ناصر سودان** (اليمن)، عن أطروحته «**إطار مقترح لقياس أبعاد رأس المال الاجتماعي على مشاركة المعرفة من خلال توسيط الدوافع الذاتية**».
- المركز الثالث: **د. شيماء طالب حسين علي طالب** (الإمارات)، عن أطروحتها «**مشاركة المعارف، المقدرات الابتكارية المؤسسية، الأفضلية التنافسية والأداء المالي: دراسة عملية**».

فئة العلوم المالية:

- المركز الأول: **د. صبحي سعيد علي القباطي** (اليمن)، عن أطروحته «**تحليل العلاقة بين الشك المهني لمراجع الحسابات ومخاطر أعمال العميل وأثرها على جودة الحكم المهني**».
- المركز الثاني **د. رشا محمد محبوب** (لبنان)، عن أطروحتها «**إدارة الانطباع عن طريق استراتيجيات الإفصاح السردي الاختياري**».
- المركز الثالث **د. دعاء حافظ إمام عبد اللطيف** (مصر)، عن أطروحتها «**أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التنقيب في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية**».

وفيما يلي ملخصًا لأطروحة الدكتورة/ **الشيماء طالب حسين علي طالب** من الإمارات العربية المتحدة.

مشاركة المعرفة والمقدرات الابتكارية المؤسسية والأفضلية التنافسية والأداء المالي: دراسة عملية

د. الشيماء طالب حسين
رئيس قسم النادي الإلكتروني
شرطة أبو ظبي
الإمارات العربية المتحدة

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير إطار مشاركة المعرفة في ثلاثة أبعاد وهي: الممكنات، والعمليات، والنتائج في مجال إنقاذ القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتبحث الدراسة تأثير الممكنات الستة (الاستمتاع بمساعدة الآخرين، الكفاءة الذاتية للمعرفة، دعم الإدارة العليا، المكافآت المؤسسية، استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، التركيز على المستخدم النهائي) على منح المعرفة وتحصيلها والتي تشكل سويا المنظور ثنائي الاتجاه لمشاركة المعرفة. وتمنح تأثر منح المعرفة وتحصيلها على القدرة الإبداعية للمؤسسة، والأفضلية التنافسية للمؤسسة، والأداء المالي للمؤسسة. ويقيّم نموذج العلاقات الإضافية ، من قبيل تأثر الإبداع المؤسسي على الأفضلية التنافسية للمؤسسة، وتأثير الأفضلية التنافسية للمؤسسة على الأداء المالي للمسسة.

منهج الدراسة

وفي هذه الدراسة الكمية، تجمع البيانات من جهة إنفاذ القانون باستخدام استبيانات منظمة، وحجم نموذج هذه الدرجة هو 605 من المديرين من الفئة الوسطى. وتستخدم عدة أدوات إحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، ويشمل ذلك: التحليل الوصفي، تحليل التباين (ANOVA) من جانب واحد، تحليل العامل التأكيدي، تصميم المعادلات المنظمة لاختبار 11 فرضية يوفرها النموذج الهيكلي.

نتائج الدراسة

وقد كشفت الدراسة أن الكفاءة الذاتية للمعرفة تؤثر في سلوك منح المعرفة، ويؤثر دعم الإدارة العليا في سلوك تحصيل المعرفة، فيما يؤثر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في كل من منح المعرفة وتحصيلها. كما تبين أن سلوك تحصيل المعرفة لدى الموظفين يؤثر في الأفضلية التنافسية والأداء المالي، والقدرات الإبداعية للمؤسسة. وإضافة لذلك، تؤثر القدرة الإبداعية في الأفضلية التنافسية، فيما تؤثر الأفضلية التنافسية في الأداء المالي لدى جهة إنفاذ القانون قيد الدراسة. كما تبين النتائج وجود اختلافات كبيرة بين مختلف الإدارات العامة في جهة إنفاذ القانون قيد الدراسة، ومن خلال التدقيق على أربع منها وجد أنها تشترك في سلوكيات مشاركة المعرفة ولديها اختلافات في أخرى وذلك استنادًا إلى أهداف وثقافات ووظائف الوحدات.

التوصيات

تقترح الدراسة نموذجًا بحثيًا للدراسات البحثية يربط إطارًا ثلاثي الأبعاد، وهي الممكنات والعمليات والنتائج تحديدًا. ولها فرص هائلة للتحسينات وإضافة مزيد من متغيرات النتائج والممكنات، والتي تفتح الباب للباحثين لتحسين وتطوير مزيد من الأطر التي تتبع الهيكل ذاته، وقد يعطي النموذج البحثي إشارة بشأن كيف يمكن للمؤسسات كثيرة الاستخدام للمعرفة تعزيز ثقافة مشاركة المعرفة ووضع استراتيجية ناجحة لمشاركة المعرفة، وخصوصًا لدى جهات إنفاذ القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدروس المستفادة

يعد النموذج البحثي جديد وقد يكون قيمًا، وبالذات في المؤسسات كثيرة الاستخدام للمعرفة كقطاع إنفاذ القانون. وغالبًا ما أهملت المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة مشاركة المعرفة، وذلك نظرًا للافتقار إلى ثقافة مشاركة المعرفة، وذلك نظرًا للافتقار إلى ثقافة مشاركة المعرفة والثقة وسط المؤسسات داخل الدولة، وذلك لقلة الأبحاث ذات الصلة في هذا المجال.